اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس
التقرير اليومي

الأحد ٢٠٢٤/٧/٢١ – العدد ١٣٣

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- الفايز يدعو إلى كشف الانتهاكات الإسرائيلية وفضح سياساتها الإجرامية ٥
- الصفدي ونظيره المصري: إسرائيل سبب الكارثة الإنسانية في غزة ٦
- الصفدي بعد قرار العدل الدولية: إفلات إسرائيل من العقاب يجب أن ينتهي ٨
- الأردن: قرار الكنيست بمنع إقامة دولة فلسطينية "انتهاك خطير للقانون الدولي" ويدين اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى ٨
- العدل الدولية: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية "غير قانوني" ١٠
- الأردن يرحب بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن تبعات احتلال الأراضي الفلسطينية ١١
- الرئاسة الفلسطينية ترحب بقرار محكمة العدل الدولية وتعتبره قراراً تاريخياً وتطالب بإلزام اسرائيل بتنفيذه ١٣
- أبو ردينة: منظمة التحرير صاحبة الحق الوحيد بتقرير مصير شعبنا ولا يجوز لأحد التحدث باسم الشعب الفلسطيني ١٤
- إدانات عربية لاقتحام الأقصى ورفض الكنيست إقامة دولة فلسطينية ١٥
- "غوتيريش" سيحيل فتوى محكمة العدل بشأن الاحتلال الإسرائيلي للجمعية العامة ١٧
- بوريل: حل الدولتين لتحقيق السلام.. الاتحاد الأوروبي وألمانيا ينتقدان قرار الكنيست ١٨
- المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط: ماضون في مسعى تحقيق حل الدولتين ١٩
- دعم أوروبي لقرار محكمة العدل بشأن الاحتلال الإسرائيلي "غير القانوني" للأراضي الفلسطينية ٢٠
- هولندا: التصريحات المسيئة للأردن وفلسطين لا تمثل موقفنا ٢٠

اعتداءات

- الاحتلال يجبر عائلة على هدم منزلها ذاتياً في جبل المكبر ٢١

تقارير/ اعتداءات

- رغم تشديدات وقيود الاحتلال ٤٠ ألف مصلّ أدّوا صلاة الجمعة في المسجد الأقصى ٢٢
- لقرب حي "بطن الهوى" من "الأقصى".. ٨٠ مقدسياً مهددون بالتهجير ٢٣

آراء عربية

- ما الجديد والخطير في قرار «الكنيست»؟! ٢٤
- بعد قرار الكنيست الإسرائيلي، أين ستقام الدولة الفلسطينية؟ ٢٦
- "استشاري العدل الدولية".. هل يكون مقدمة لإنهاء الاحتلال؟ ٢٧

الأخبار بالإنجليزية

- **Fayez opens conference on UN Charter, international legitimacy** 29
- **FM receives phone call from Dutch counterpart** 29
- **Jordan's Foreign Minister strongly condemns Israel's Knesset's rejection of Palestinian state** 30
- **ICJ rules Israel's settlements and presence in Palestinian territory illegal** 30
- **Palestinian presidency: Occupation of Gaza, West Bank, East Jerusalem illegitimate** 32
- **EU's Middle East envoy vows to push for two-state solution** 32
- **UN chief Guterres refers ICJ's opinion to General Assembly** 32
- **EU deplores Knesset resolution opposing the establishment of a Palestinian state** 33
- **40k worshipers perform Friday prayer at Al-Aqsa Mosque** 33
- **IOA forces Jerusalemite family to raze home in Jabel Mukaber** 33

شؤون سياسية

الفايز يدعو إلى كشف الانتهاكات الإسرائيلية وفضح سياساتها الإجرامية

عمان - دعا رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز، المحامين العرب إلى بذل كل جهد ممكن لكشف الانتهاكات الإسرائيلية للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وفضح سياساتها الإجرامية، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

وقال، خلال رعايته يوم السبت، افتتاح أعمال المؤتمر الدولي حول "ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية" الذي تنظمه المنظمة العربية للمحامين الشباب في عمان، إن المحامين العرب مطالبون باعادة الاعتبار للقضايا العربية العادلة، والعمل مع المؤسسات الحقوقية العالمية لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، ومعاناة إخوتنا في العديد من الدول العربية.

وتساءل الفايز عن دور الأمم المتحدة وميثاقها وقيمها من الحرب والمجازر البشعة التي ترتكبها إسرائيل خاصة وأنها أنشئت بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية لحماية وصون السلم والأمن الدوليين وفض النزاعات ومنع وقوعها، وتعزيز التعاون الدولي.

وذّكر المنظمات الدولية التي تدافع عن حرية الشعوب وحقها في الحياة والكرامة بأن عدد الضحايا الفلسطينيين جراء العدوان الإسرائيلي بلغ نحو ٣٩ ألف شهيد و ٩٠ ألف جريح غالبيتهم من النساء والأطفال، إضافة الى نحو ١٠ آلاف مفقود.

وأشار الى عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عن تطبيق ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني ووضع حد للمجازر الوحشية وجرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، مثلما عجزت عن إنهاء الاحتلال الذي مضى عليه نحو ثمانية عقود، رغم عشرات القرارات الأممية التي بقيت حبيسة الأدراج.

وتابع، لقد فشلت الأمم المتحدة في تنفيذ المبادئ التي أنشئت من اجلها، إذ لم تستطع منع الصراعات والحروب والهيمنة والانقسام، وازدادت نسب الفقر والجهل والتشرد واللجوء، لافتاً إلى أن الشعب الفلسطيني ما زال يعاني من أطول احتلال في تاريخ البشرية بسبب عدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها.

وأشار إلى دعم الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، ومساعيه المتواصلة من اجل وقف العدوان الإسرائيلي الغاشم، وتصديه بقوة لسياسات إسرائيل التوسعية، ولكافة المؤامرات التي تحاك ضد أمتنا.

ويناقش أساتذة قانون ومحامون ومتخصصون من ١٢ دولة عربية مشاركة بالمؤتمر على مدار يومين، انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وآليات تحرك لدفع المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته القانونية.

ودعا رئيس المنظمة العربية للمحامين الشباب علاء العبادي إلى تفعيل الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣.

بدوره أكد نقيب المحامين يحيى أبو عبود، أهمية إعادة التفكير في المواثيق الدولية التي فشلت في الحفاظ على السلام ومنع الحروب والنزاعات، قائلا: لا شرعية دون قوة.

وأشار أمين عام اتحاد الحقوقيين العرب، علي الضمور، إلى ضرورة إجراء إصلاح جوهري في المنظومة الدولية وفي ميثاق الأمم المتحدة، وتصحيح مواقفها تجاه قضايانا العربية.

وأكد مدير فرع المنظمة في الأردن، أحمد الخصيلات، أهمية المؤتمر في تسليط الضوء على مجازر الاحتلال وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، وانتهاك الشرعية الدولية.

ولفت المحامي راتب النوايسة الى عجز الآليات القائمة التي تعمل بها الأمم المتحدة، على إنهاء الاحتلال وتحميله جرائم الحرب المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

وتأسست المنظمة العربية للمحامين الشباب عام ٢٠٠٠ في العاصمة الليبية طرابلس كمنظمة مهنية غير حكومية، تسعى لتكريس استقلالية القضاء والمحاماة وتعزيز التضامن المهني بين المحامين الشباب.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢١ ص٣

***

الصفدي ونظيره المصري: إسرائيل سبب الكارثة الإنسانية في غزة

عمّان – نيفين عبدالهادي – استقبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، امس، وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج في جمهورية مصر العربية الشقيقة د.بدر عبدالعاطي.

وتابع الوزيران، خلال اللقاء، المحادثات التي كانا أجرياها في القاهرة خلال زيارة الصفدي للقاهرة الأسبوع الماضي، والتي أكدت عمق العلاقات الأخوية الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين، وركزت على جهود وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وإنهاء ما يسبب من كارثة إنسانية وما يمثل من خطر على أمن المنطقة واستقرارها.

وأكد الصفدي وعبدالعاطي استمرار العمل معاً وبالتنسيق والتشاور مع الدول الشقيقة والصديقة لتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وتحقيق النفاذ الفوري للمساعدات الإنسانية لكل أنحاء غزة، وفتح جميع المعابر أمام إدخال مساعدات فورية وكافية وغير مشروطة إلى الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء قطاع غزة، وإطلاق خطة حقيقية فاعلة لتنفيذ حل الدولتين سبيلاً وحيداً لحل الصراع وتحقيق السلام العادل والدائم.

وحمّل الصفدي وعبدالعاطي إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الكارثة الإنسانية التي يسببها حصارها لغزة، ومنعها دخول المساعدات بشكل كاف، واستهدافها المنظمات الأممية الإنسانية، وبما فيها الأونروا في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

وأكد الوزيران رفضهما لأي مقاربة مستقبلية لا تتعامل مع غزة جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتضمن انسحاب إسرائيل من كامل قطاع غزة، وبما في ذلك محور فيلادلفيا ومعبر رفح.

وأكدا أن أي طرح حول مستقبل غزة يجب أن يكون جزءاً من خطة متكاملة تؤكد أن غزة جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة وترتبط ارتباطاً عضوياً غير قابل للفصل مع الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتستهدف حل جذور الصراع المتمثلة في الاحتلال، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ على أساس حل الدولتين، ووفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة.

وأكد الصفدي وعبدالعاطي رفض تهجير الفلسطينيين داخل أرضهم المحتلة أو إلى خارجها، وأن التهجير خط أحمر سيتصدى له الأردن ومصر بكل إمكاناتهما.

ودان الوزيران قرار الكنيست الإسرائيلي رفض قيام الدولة الفلسطينية تصعيداً خطيراً وخرقاً للقانون الدولي، ودليلاً آخر على تقويض إسرائيل كل جهود تحقيق السلام العادل والشامل.

وأكد الصفدي وعبدالعاطي على أنهما سيعملان معاً وبالتنسيق مع الدول العربية ولجنة الاتصال العربية الإسلامية من أجل قيام المزيد من الدول بالاعتراف بالدولة الفلسطينية والضغط من أجل قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة.

كما دان الوزيران اقتحام وزير إسرائيلي عنصري متطرف المسجد الأقصى، امس ، خرقاً للقانون الدولي وعملاً استفزازياً، وأكدا ضرورة بلورة موقف دولي يلزم إسرائيل احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

وشدد الصفدي وعبدالعاطي على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي صاحبة الصلاحية الحصرية في إدارة جميع شؤون

الحرم الشـريف وتنظيم الدخول إليه في إطار الوصـاية الهاشـمية التاريخية على المقدسـات الإسـلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

وحـذّر الصـفـدي وعبـدالعـاطي من أن اسـتمرار العـدوان الإسـرائيلي على غزة، والخطوات الإسـرائيلية اللاشـرعية في الضـفة الغربية المحتلة تزيد من خطر توسـع الحرب إقليمياً، ما يعرض السـلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

الدستور ٢٠٢٤/٧/١٩ ص٣

***

الصفدي بعد قرار العدل الدولية: إفلات إسرائيل من العقاب يجب أن ينتهي

عمان – قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشـؤون المغتربين أيمن الصـفدي، الجمعة، إن إفلات إسـرائيل من العقاب يجب أن ينتهي، بعد إعلان محكمة العدل الدولية، رأيها الاسـتشـاري بشـأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧.

وأضـاف الصـفـدي عبر "إكس"، أن رد فعل إسـرائيل على حكم محكمة العدل الدولية وقرار الكنيست لمنع تحقيق حق الشعب الفلسطيني في الحرية يثبت تجاهل إسرائيل الكامل للقانون الدولي.

وأكد الصفدي ضرورة وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، ووجوب توقف جرائم الحرب التي ترتكبها، وقال: "تجب محاسبة إسرائيل".

الدستور ٢٠٢٤/٧/١٩

***

الأردن: قرار الكنيست بمنع إقامة دولة فلسطينية "انتهاك خطير للقانون الدولي"
ويدين اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى

عمّان - دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين إقرار الكنيست الإسرائيلي لمقترح يعارض ويستهدف منع إقامة الدولة الفلسـطينية، مشـددة على أن هذا القرار يشـكل انتهاكاً جديداً وخطيراً للقانون الدولي وإمعاناً في تحدي المجتمع الدولي.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة إن جميع القرارات والخطوات الصادرة عن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هي إجراءات باطلة وواجبة الإلغاء ولا تغير واقع وحقيقة احتلالها للأراضي الفلسطينية، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

وشـدد السـفير القضـاة على أن سـعي إسـرائيل المتواصـل لإنكار حق الفلسـطينيين غير القابل للتصرف في دولتهم المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، لا يجلب الأمن والسـلام في المنطقة، ويسـتوجب تحركاً دولياً فاعلاً لردع هذه التصـرفات ووقف حرب إسـرائيل المتواصـلة على الفلسـطينيين في أرضـهم ووقف جرائم الحرب التي ترتكبها إسـرائيل في قطاع غزة، والتي كان آخرها الاستهداف المتواصل للمدنيين الذي يلتجئون بمدارس ومراكز الإيواء التابعة للأونروا.

من جهة أخرى دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي، صباح الخميس ٢٠٢٤/٧/١٨، على اقتحام المسـجد الأقصـى المبارك/ الحرم القدسـي الشـريف تحت حماية شـرطة الاحتلال الإسـرائيلي، بما يمثل خطوة اسـتفزازية مرفوضـة ومدانة، تعكس اسـتمرار الحكومة الإسـرائيلية المتطرفة بإجراءاتها الأحادية وسـياسـاتها الممنهجة التي تضـرب بعرض الحائط القوانين الدولية والتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في القدس المحتلة.

وأكد الناطق الرسـمي باسـم الوزارة السـفير د. سـفيان القضـاة أن قيام وزيرٍ إسـرائيلي باقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمته تمثل خطوة استفزازية وخرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.

وقال السـفير القضـاة أن اسـتمرار الإجراءات الأحادية الإسـرائيلية والخروقات المتواصـلة للوضـع التاريخي والقانوني في القدس ومقدسـاتها يتطلب موقفاً دولياً واضـحاً يدين الانتهاكات ويوفر الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني في ظل استمرار الحكومة الإسرائيلية في حربها العدوانية على قطاع غزة.

وأعاد السـفير القضـاة التأكيد على أن المسـجد الأقصـى المبارك/ الحرم القدسـي الشـريف بكامل مسـاحته البالغة ١٤٤ دونمًا هو مكان عبادة خالص للمسـلمين وأن إدارة أوقاف القدس وشـؤون المسـجد الأقصـى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشـؤون والمقدسـات الإسـلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف كافة وتنظيم الدخول إليه، وشـدد على حق دولة فلسـطين بالسـيادة على مدينة القدس المحتلة، وأنه ليس لإسـرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

الرأي ٢٠٢٤/٧/١٩ ص٢

***

العدل الدولية: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية "غير قانوني"

وكالات – اعتبرت محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة، الجمعة أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود للأراضي الفلسطينية "غير قانوني" ويجب أن ينتهي "في أسرع وقت ممكن".

وقال القاضي نواف سلام الذي يرأس محكمة العدل الدولية "لقد خلصت المحكمة إلى أن الوجود الإسرائيلي المستمر في الأراضي الفلسطينية غير قانوني"، مضيفا أنه "يجب على إسرائيل إنهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن".

وأكد سلام أن من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره على الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

وقالت المحكمة، إن إسرائيل فرضت سلطتها كقوة احتلال بطريقة تخالف ما ورد في المادتين ٥٣ و٦٤ من اتفاقية جنيف، مشددة على أن ترحيل سكان الأراضي المحتلة من أراضيهم كان قسريا وهو ما يخالف التزامات إسرائيل.

وأضافت ان إسرائيل بنهجها الاستيطاني تنتهك القانون الدولي، واعتبرت ان استمراروجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب إعادة النظر فيه.

وأشارت المحكمة إلى أن مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية ومنحها للمستوطنين ليست مؤقتة وتخالف اتفاقية جنيف، معتبرة أن إسرائيل فشلت في أداء واجبها لحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين بالضفة.

ورأت المحكمة، أن "ممارسات إسرائيل أدت إلى طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، خاصة المنطقة (ج) في الضفة الغربية المحتلة وأن "تطبيق إسرائيل لقانونها المحلي في الضفة أدى إلى ترسيخ وتعزيز سيطرتها على الأراضي المحتلة".

وقررت المحكمة، أنها "غير مقتنعة بأن توسيع تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس مبرر".

يذكر ان الرأي الاستشاري لا يشمل العدوان الحالي على غزة منذ تشرين الأول الماضي. وفي ٣٠ كانون الأول من العام ٢٠٢٢، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري (فتوى) حول التبعات القانونية الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وكيف تؤثر ممارسات إسرائيل على الوضع القانوني للاحتلال وما هي التبعات القانونية لهذا الوضع على كافة الدول والأمم المتحدة.

وقال رئيس المحكمة القاضي نواف سلام، في مؤتمر صحفي داخل المحكمة، إن الشعب الفلسطيني المعترف به بموجب معاهدة أوسلو له الحق في تقرير مصيره وأن ممارسات إسرائيل بعد احتلالها لأراض فلسطينية عام ١٩٦٧ انتهكت حق تقرير المصير.

وأضاف سلام، أن العدل الدولية ترى أن الاحتلال، هو وضع مؤقت لضرورة عسكرية وأن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية لفترة زمنية طويلة لا يغير وضعها القانوني، مشددا على أنه لا يمكن لسلطات الاحتلال أن تقوم بتهجير سكان المناطق المحتلة أو توطين بعض مواطنيها فيها.

وأكد سلام على أن نقل المستوطنين إلى الضفة الغربية أو القدس الشرقية يتناقض مع المادة ٤٩ من معاهدة جنيف، مضيفا أن احتجاز الممتلكات الفلسطينية من قبل المستوطنين يخالف التزامات إسرائيل الدولية.

وشدد سلام على أن القوات المحتلة ملزمة بالحرص على إيصال المياه والغذاء لسكان المناطق المحتلة، مشددا أيضا على أن سياسة إسرائيل باستغلال الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة تنافي التزاماتها الدولية.

وبشأن غزة قال، إن إسرائيل احتفظت بممارسة سلطتها على قطاع غزة خاصة مراقبة حدوده الجوية والبحرية والبرية وأنها تخلت عن التزاماتها في معاهدة مكافحة التمييز العنصري المبرمة عام ١٩٦٥.

وأشار إلى أن المحكمة ترى "أن السيطرة على الأراضي المحتلة يجب أن تكون مؤقتة وأن استمرارها يرقى إلى الضم" لافتا إلى أن إسرائيل طبقت قانونها الخاص في القدس الشرقية بعد عام ١٩٦٧ وأن "ممارسات إسرائيل في القدس الشرقية خلقت وضعا يعجز الفلسطينيون عن العيش في ظله".

الرأي ٢٠٢٤/٧/١٩

***

الأردن يرحب بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية
بشأن تبعات احتلال الأراضي الفلسطينية

عمان – رحب الأردن بالرأي الاستشاري، الذي صدر عن محكمة العدل الدولية، الجمعة، حول التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبته من المحكمة بموجب القرار رقم ٢٤٧/٧٧ الصادر في ٣٠ كانون الأول ٢٠٢٢، بشأن "الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية".

وأكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير سفيان القضاة، أهمية الرأي الاستشاري "التاريخي"، الذي يعكس الإرادة الدولية، والقانون الدولي في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

وأكّد أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة لاستمراره، ونص الرأي الاستشاري على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية وضمها الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبين القضاة أن الرأي الاستشاري تضمن التأكيد على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية وضمها الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن ذلك يشمل عدم قانونية أي تغيير للوضع القانوني في القدس المحتلة.

كما تضمن الرأي الاستشاري أن على المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة عدم الاعتراف بالوضع القانوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية وأن على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، التي طلبت من المحكمة إصدار الرأي الاستشاري، ومجلس الأمن، النظر في الطرائق المحددة لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن.

كما أكّد الرأي الاستشاري أن الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الضفة الغربية والقدس الشرقية تعرقل إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والذي لا يجوز أن يخضع لأي شروط من قبل القوة القائمة بالاحتلال لأنه حق غير قابل للانتقاص.

كما أكد القضاة ضرورة إلزام إسرائيل تطبيق ما تضمنه الرأي الاستشاري بأن إسرائيل ملزمة بالتوقف فورًا عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، علاوة على أن إسرائيل ملزمة بوضع حد لأعمالها غير القانونية ووجودها في الأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن، وملزمة بتقديم التعويضات عن الأضرار لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال القضاة إن الرأي الاستشاري للمحكمة أكد وحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها الضفة الغربية، والقدس الشرقية وغزة وعلى حق الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم، وأن التهجير القسري يشمل أيضاً التهجير بعدم ترك وسيلة للناس سوى المغادرة.

وأشار إلى أن إعلان المحكمة عن الرأي الاستشاري يتزامن مع استمرار الضغوط الدولية على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف جرائم الحرب التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعدوانها المستمر بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة.

وأكد القضاة ضرورة امتثال إسرائيل لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضرورة أن تتحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولياتها في تنفيذ القرارات الدولية، دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير. وكان الأردن قد قدم مرافعة شفوية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٢٤ في وفد ترأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، كما كان قد قدم مرافعة خطية للمحكمة في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٣، وتعليقًا خطيًا على مرافعات الدول الأخرى في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

وأكدت المرافعة المكتوبة التي قدمها الأردن للمحكمة، دعم المملكة المطلق حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس المحتلة، وفقاً للمبادرة العربية، والقرارات الأممية ذات الصلة، وعلى أساس حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل، وضرورة احترام إسرائيل للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والتي للأردن مسؤولية كبيرة إزاءها بموجب الوصاية الهاشمية التاريخية عليها.

ويشار إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تترافع فيها المملكة أمام محكمة العدل الدولية بما يخص القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، حيث سبق وأن ترافعت المملكة أمام المحكمة عام ٢٠٠٤ بشأن الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة منها بخصوص التبعات القانونية لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وصدر رأي المحكمة حينها بعدم قانونية الجدار أخذاً بالأدلة القانونية التي قدمتها المملكة، والتي بينت عدم شرعية إنشاء الجدار.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢٠ ص٢

***

الرئاسة الفلسطينية ترحب بقرار محكمة العدل الدولية وتعتبره قراراً تاريخياً وتطالب بإلزام اسرائيل بتنفيذه

رام الله - رحبت الرئاسة، بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية دولية، اليوم الجمعة، بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧.

واعتبرت الرئاسة في بيان، أن قرار المحكمة انتصار للعدالة، اذ أكد القرار أن الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي، وأن على إسرائيل وقف احتلالها وإنهاء وجودها بالأراضي الفلسطينية، والوقف الفوري لأي نشاط استيطاني واخلاء المستوطنين، وتعويض الخسائر المادية والمعنوية للأشخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ودعت الرئاسة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها ومشروعها الاستعماري بشكل كامل وفورا، دون قيد أو شرط.

واعتبرت الرئاسة، قرار محكمة العدل الدولية، الذي أكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في أرضه ودولته، رفضا للاحتلال وقرار الكنيست الإسرائيلية الأخير، والسياسات الاميركية التي تدعم إسرائيل في احتلالها وبرفض إقامة الدولة الفلسطينية.

وأكدت أن القرار الذي يأتي في وقت يتعرض به شعبنا في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس لعدوان شامل و إبادة جماعية، يجدد الأمل لدى شعبنا بمستقبل خال من الاستعمار، على طريق نيل حقه المطلق وغير القابل للتفاوض في تقرير المصير والتحرر.

وجددت الرئاسة التأكيد على ضرورة إنهاء سياسة الإفلات من العقاب، التي سمحت لإسرائيل بإنكار حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره لأكثر من ٧٦ عامًا، وتجذر سياسات الفصل العنصري والاضطهاد، وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية التي تتكشف الآن أمام العالم في غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وثمنت الرئاسة، مو اقف الدول التي وقفت إلى جانب الحق الفلسطيني، مشددة أن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بقرار المحكمة الذي دعا إلى عدم الاعتراف بالوجود غير الشرعي للمستوطنات في الاراضي الفلسطينية، وعدم اعتراف المنظمات الدولية بشرعية الوضع القائم والوجود غير الشرعي لإسرائيل في الأراضي المحتلة، ومطالبة الجمعية العامة ومجلس الامن بدراسة التدابير الإضافية لوضع حد للوجود غير الشرعي لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الحياة الجديدة ٢٠٢٤/٧/١٩

***

أبو ردينة: منظمة التحرير صاحبة الحق الوحيد بتقرير مصير شعبنا
ولا يجوز لأحد التحدث باسم الشعب الفلسطيني

رام الله - قال الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة إن الشعب الفلسطيني وقيادته الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي صاحبة الحق الوحيد بتقرير مصير شعبنا وأرضنا.

وأكد أبو ردينة، أنه لن تكون هناك شرعية لأي أحد على قطاع غزة أو الضفة الغربية أو القدس، لا للاحتلال ولا لغيره، ولا شرعية لأي خطوة على الأرض الفلسطينية لم يقبل بها شعبنا وقيادته وليس أحد سواهم، وإن الانباء المسربة التي تشير إلى أن واشنطن تناقش خططا حول مستقبل قطاع غزة مع بعض الأطراف لن يكون لها أي شرعية ولن يقبل بها الشعب الفلسطيني.

وأشار أبو ردينة إلى أن الأولوية الآن هي وقف العدوان الإسرائيلي والمجازر التي يتعرض لها شعبنا، وليس الحديث عن اليوم التالي للحرب فقط.

وردا على نتنياهو، أكد أبو ردينة أن وجود الاحتلال في قطاع غزة هو غير شرعي وغير قانوني كما هو الحال في الضفة الغربية، ودولة فلسطين هي صاحبة الولاية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس، والاحتلال إلى زوال، والدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية حسب الشرعية الدولية هي المدخل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وأضاف أبو ردينة أنه لولا الانحياز الأعمى غير المبرر للإدارة الأمريكية والمخالف للشرعية الدولية والداعم لإسرائيل بالمال والسلاح وسياساتها العدوانية، لما استطاع الاحتلال من مواصلة عدوانه وجرائمه بحق شعبنا وأرضنا، وتماديه على الشرعية الدولية وآخرها قرار محكمة العدل الدولية في الرأي الذي أصدرته الجمعة ٢٠٢٤/٧/١٩، حول التداعيات القضائية للممارسات الإسرائيلية وانعكاسها على الأراضي المحتلة، أنه يتوجب على إسرائيل وقف الاحتلال وإنهاء تواجدها غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت.

الحياة الجديدة ٢٠٢٤/٧/٢٠

***

إدانات عربية لاقتحام الأقصى ورفض الكنيست إقامة دولة فلسطينية

إبراهيم الخازن – أدانت دول ومنظمات عربية اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى بمدينة القدس الشرقية بالتزامن مع تمرير الكنيست قرارا يرفض إقامة دولة فلسطينية.

جاء ذلك في بيانات رسمية صادرة عن السعودية وقطر والكويت ومصر والأردن بجانب منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي ورابطة التعاون الإسلامي، وسط إدانة فلسطين في بيانين للسلطة وحركة حماس ذلك التصعيد.

وفجر الخميس، صوّت الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي بالأغلبية لصالح قرار يرفض قيام دولة فلسطينية، وقدّم هذا القرار حزب "اليمين الرسمي" اليميني المعارض، وصوّت لصالحه ٦٨ نائبا وعارضه ٩ من النواب الـ ١٢٠.

وأعربت السعودية في بيان للخارجية عن "رفض المملكة وإدانتها بأشد العبارات اقتحام مسؤول إسرائيلي للمسجد الأقصى الشريف، وتبني الكنيست الإسرائيلي قراراً ينص على رفض إقامة دولة فلسطينية".

وأكدت المملكة أن "تلك الممارسات المتواصلة والعدائية تجاه المقدسات الإسلامية، والأنظمة والقرارات الدولية، تعبر عن النهج العدواني لسلطات الاحتلال الإسرائيلي".

وشددت على أن "هذه الممارسات تحول دون تحقيق أي تقدم يهدف إلى حقن دماء الأبرياء وتحقيق السلام العادل والشامل".

كما أدانت قطر، في بيان للخارجية، اقتحام بن غفير وقرار الكنيست، محذرة من "استمرار السياسة التصعيدية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأكدت أن "المحاولات المتكررة للمساس بالوضع الديني والتاريخي للمسجد الأقصى ليست اعتداء على الفلسطينيين فحسب، بل على أكثر من ملياري مسلم حول العالم".

في سياق متصل، أدانت الكويت في بيان للخارجية، الاقتحام والقرار الإسرائيلي، مؤكدة أن ذلك "يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية واستخفافاً بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وحل الدولتين".

ودعت "المجتمع الدولي للتحرك نحو وضع حد لسلسلة الانتهاكات وجرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني".

وأدانت مصر في بيان للخارجية، اقتحام بن غفير لباحات المسجد الأقصى الشريف، وتمرير الكنيست قرارا يرفض إقامة دولة فلسطينية، مؤكدة أن ذلك "تنصل واضح من مقررات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام".

وأشارت إلى "خطورة ما تمثله تلك الإجراءات من تصعيد غير مسؤول"، لافتة إلى أن تل أبيب "تصر على تأجيج المشاعر وزيادة حدة التوتر والاحتقان، ليس فقط لدى الشعب الفلسطيني، وإنما لدى الشعوب الإسلامية وفي العالم أجمع".

كما دعت "الأطراف الدولية الفاعلة في المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتها في حماية الحقوق الفلسطينية، واحترام المقدسات الإسلامية والمسيحية، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة".

الأردن أدان أيضا في بيان للخارجية، تصويت الكنيست الإسرائيلي، معتبرا ذلك "انتهاكا جديدا وخطيرا للقانون الدولي وإمعانا في تحدي المجتمع الدولي".

على مستوى الهيئات، أعربت منظمة التعاون الإسلامي في بيان عن إدانتها الشديدة قرار الكنيست، معتبرة ذلك "إمعانا في سياسات الاحتلال الاستعماري".

كما أدانت المنظمة اقتحام بن غفير باحات المسجد الأقصى المبارك، ودعت جميع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى القيام بذلك ودعم حقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

في سياق متصل، أدان مجلس التعاون الخليجي في بيان، قرار الكنيست، مؤكدا أنه "انتهاك صريح للقرارات الدولية والأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتأكيد على إصرار (إسرائيل على) تأجيج التوتر وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم".

كما أدانت رابطة العالم الإسلامي في بيان بأشد العبارات، اقتحام بن غفير وقرار الكنيست، ووصفت الأمرين بأنهما "جريمة".

وفي وقت سابق، أدانت السلطة الفلسطينية وحركة حماس، في بيانين منفصلين، تصويت الكنيست الإسرائيلي.

وردّت الرئاسة الفلسطينية على قرار الكنيست في بيان، بتأكيد أنه "لن يتحقق سلام ولا أمن لأحد دون قيام دولة فلسطينية وفق الشرعية الدولية"، فيما اعتبرت حماس أنه قرار "باطل وصادر عن جهة احتلالية ليس لها شرعية على الأرض الفلسطينية".

ومنذ عام ٢٠٠٣، تسمح الشرطة الإسرائيلية للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى، وهو ما ترفضه دائرة الأوقاف الإسلامية وتدعو إلى وقفه، ويعد اقتحام بن غفير هو الخامس منذ توليه منصبه أواخر عام ٢٠٢٢.

وبالتزامن مع حربه على غزة، صعَّد الجيش الإسرائيلي ومستوطنون اعتداءاتهم بالضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ما أدى إلى مقتل ٥٧٦ فلسطينيا وإصابة ٥ آلاف و٣٥٠ واعتقال ٩ آلاف و٧٠٠، وفق جهات فلسطينية رسمية.

وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة، أعلنت أرمينيا وسلوفينيا وإسبانيا والنرويج و أيرلندا اعترافها رسميا بفلسطين، ما رفع عدد الدول المعترفة بها إلى ١٤٩ من أصل ١٩٣ دولة بالجمعية الأممية.

وكالة الأناضول ٢٠٢٤/٧/١٩

***

"غوتيريش" سيحيل فتوى محكمة العدل بشأن الاحتلال الإسرائيلي للجمعية العامة

نيويورك – أعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أن انطونيو غوتيريش سيُحيل بشكل عاجل الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراض الفلسطينية إلى الجمعية العامة التي طلبت مشورة المحكمة.

وأضاف في بيان السبت، أن الأمر متروك للجمعية العامة لتقرر كيفية المضي قدما في هذا الشأن.

وجدد الأمين العام، في البيان، التأكيد على ضرورة أن تعيد الأطراف الانخراط في المسار السياسي الذي تأخر كثيرا، نحو إنهاء الاحتلال وحل الصراع بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية.

وذكر البيان أن المسار الوحيد القابل للتطبيق هو رؤية حل الدولتين- إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة بالكامل وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقادرة على الاستمرار وذات سيادة- اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في إطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين.

وكرر الأمين العام دعوته العاجلة للوقف الإنساني الفوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين في غزة.

وكانت محكمة العدل الدولية قد أكدت الجمعة، أن "إسرائيل" ملزمة بإنهاء وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن، ورأت أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية هو ضم بحكم الأمر الواقع.

وأضافت محكمة العدل الدولية، خلال جلسة علنية في مقرها "قصر السلام" في مدينة لاهاي الهولندية، لإعلان رأيها الاستشاري بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، أن سياسة إسرائيل الاستيطانية هي خرق لـ ٦ فقرات من بنود اتفاقية جنيف الرابعة.

وكالة الصحافة الفلسطينية صفا ٢٠٢٤/٧/٢٠

***

بوريل: حل الدولتين لتحقيق السلام.. الاتحاد الأوروبي وألمانيا ينتقدان قرار الكنيست

الناصرة – وكالات – لا يزال قرار الكنيست الإسرائيلي برفض إقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، يثير مزيدا من ردود الفعل الدولية المستنكرة.

وأعرب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، الجمعة ٢٠٢٤/٧/١٩، عن أسفه إزاء مصادقة الكنيست الإسرائيلي على القرار.

وأكد في بيان أن "حل الدولتين هو الحل الدائم الوحيد لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط". وأن المجتمع الدولي مجمع على هذا الرأي. وجدد التزام الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن الدولي بشأن القرارات المتعلقة بحل الدولتين (فلسطينية وإسرائيلية).

وأضاف أن الفلسطينيين والإسرائيليين يتمتعون بحقوق متساوية فيما يخص العيش في أمان وكرامة وسلام».

وشدد على أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأية تغييرات في حدود عام ١٩٦٧ ما لم يتوصل الطرفان إلى توافق بينهما في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي. وأردف: «سنواصل العمل بشكل نشط مع شركائنا الدوليين والإقليميين من أجل إحياء العملية السياسية.

وفي برلين، قال متحدث باسم الخارجية الألمانية القراريتناقض مع العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسرائيل تبتعد بذلك عن الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي وتعزل نفسها.

نعلم جميعا أن العزلة هي عدو أي أمن . وأضاف أنه على الرغم من أن القرارغير ملزم، فإنه يمثل انتكاسة لجهودنا لتحقيق التوازن بين المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل وحق الفلسطينيين في تقرير المصير»، مضيفا أن الحكومة الألمانية ترى بوضوح أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين الذي يصون أيضا حقوق الفلسطينيين، مشيرا إلى أنه لا يمكن ضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل إلا من خلال حل الدولتين، وقال: "تماما مثل الإسرائيليين، فإن للفلسطينيين أيضا الحق في العيش في أمن وكرامة من خلال قدرتهم على تحديد مصيرهم في دولة لهم".

القدس العربي ٢٠٢٤/٧/٢٠ ص٤

***

المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط: ماضون في مسعى تحقيق حل الدولتين

القدس – قال المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط سفين كوبمانز، إنه مصمم على المضي قدما في مساعيه لتطبيق حل الدولتين، الذي ترفضه الحكومة الإسرائيلية.

وأضاف كوبمانز في مقابلة مع وكالة "فرانس برس" إن الأولوية اليوم هي للسعي لوضع حد للمعاناة في غزة، مع العمل على تجنب اندلاع حرب إقليمية، وإعادة إطلاق عملية السلام.

وأكد أن بروكسل هي بالفعل إحدى العواصم التي تشهد نشاطًا بهدف الخروج من الأزمة، وأن جميع الدول الأعضاء متفقة على الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية. يذكر أن ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا و أيرلندا وسلوفينيا) اعترفت بدولة فلسطين خلال شهري أيار/مايو، وحزيران/يونيو ٢٠٢٤. وأكد كوبمانز أن التصريحات المتكررة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأعضاء حكومته التي تعبر عن معارضة حازمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، لن تثنيه عن مواصلة عمله.

وقال: "نتنياهو لديه وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر جزء كبير من بقية العالم، وإن رفض هذا أو ذاك.. لا يعني أننا يجب أن نتوقف عن العمل". وأضاف من جهة أخرى "لم أسمع أحدا ممن يعارضون حل الدولتين يعلنون ما يقترحونه عوضا عن ذلك".

وأشار كوبمانز إلى أن الاتحاد الأوروبي حريص على استمرارية السلطة الفلسطينية وتعزيز حكومتها. وشدد على أنه من غير المقبول أن تتكدس شاحنات المساعدات الإنسانية على معابر قطاع غزة ولا يُسمح بدخولها وأن يستمر توسيع الاستيطان الإسرائيلي والعنف الذي يولده في الضفة الغربية المحتلة.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٤/٧/٢٠

دعم أوروبي لقرار محكمة العدل بشأن الاحتلال الإسرائيلي "غير القانوني" للأراضي الفلسطينية

بروكسل – أ.ف.ب – اعتبر منسق الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي يوم السبت أن قرار محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بـ "عدم قانونية" احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المستمر منذ ٥٧ عاما "ينسجم إلى حد كبير مع مواقف الاتحاد الأوروبي".

وانتقدت إسرائيل على الفور القرار الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس الجمعة ودعت فيه إلى إنهاء الاحتلال في أقرب وقت ممكن، معتبرة أنه يستند إلى "أكاذيب".

لكن جوزيب بوريل قال إن التكتل أخذ "علما بشكل جيد" بقرار المحكمة، وحض على مزيد من الدعم لرأي المحكمة. وأضاف "في عالم يشهد انتهاكات مستمرة ومتزايدة للقانون الدولي، من واجبنا الأخلاقي أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بجميع قرارات محكمة العدل الدولية بطريقة متسقة".

وتابع -في بيان- أن الرأي "سيحتاج إلى تحليل أكثر دقة، بما في ذلك بالنظر إلى انعكاساته على سياسة الاتحاد الأوروبي". وقرار محكمة العدل الدولية ليس ملزما، لكنه يأتي وسط قلق متزايد بشأن عدد القتلى المدنيين المرتفع والدمار في الحرب الإسرائيلية التي أشعلها الهجوم الدامي لحماس على إسرائيل في أكتوبر، فضلا عن التوتر المتزايد في الضفة الغربية المحتلة.

ومن المرجح أن يؤدي تدخل المحكمة إلى زيادة الضغوط الدبلوماسية على إسرائيل بشأن الحرب في غزة، وكذلك بالنسبة لدعم الاتحاد الأوروبي.

وندد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بما خلصت إليه المحكمة، وقال -في بيان- "الشعب اليهودي ليس بمحتل في أرضه - لا في عاصمتنا الأبدية القدس ولا في إرث أجدادنا يهودا والسامرة"، مستعملا التسمية الإسرائيلية للضفة الغربية المحتلة.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢١ ص٦

***

هولندا: التصريحات المسيئة للأردن وفلسطين لا تمثل موقفنا

نيفين عبد الهادي – تلقى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، امس، اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية هولندا كاسبر فيلدكامب.

وأكد فيلدكامب أن بلاده تولي أهمية كبيرة لعلاقات الصداقة مع الأردن، وأن الحكومة الهولندية حريصة على تطوير العلاقات مع الأردن في مختلف المجالات، وثمن عالياً دوره في المنطقة.

ونأى فيلدكامب بحكومته عن تصريحات لنائب هولندي أساءت للأردن وفلسطين، وأكد أن هذه التصريحات لا تمثل بأي شكل من الأشكال موقف الحكومة الهولندية التي تحترم الأردن ودوره، والتي تدعم حل الدولتين سبيلاً لتحقيق السلام في المنطقة.

إلى ذلك، أكد الصفدي أن الأردن يشارك الحكومة الهولندية حرصها على تطوير علاقات الصداقة التي تجمع البلدين، وشكره على اتصاله لنقل موقف حكومته الواضح في رفض تصريحات النائب الهولندي تصريحات لا تمثلها ولا تعكس سياساتها التي تسعى لتطوير العلاقات مع الأردن.

وثمّن الصفدي موقف هولندا الداعم لحل الدولتين ولحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة على تر ابه الوطني وفق القانون الدولي.

وأكد الوزيران استمرار العمل معاً من أجل تعزيز التعاون في مختلف المجالات، وفي جهود التوصل لوقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإنهاء الكارثة الإنسانية التي يسبّبها العدوان الإسرائيلي على غزة، واستمرار التعاون في إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء القطاع.

وكان فيلدكامب أكد، في مقابلة إذاعية في هولندا أمس، أن هولندا تدعم حل الدولتين، وأن فلسطين دولة، وإسرائيل دولة منفصله عنها، ولن تكون دولة فلسطين على حساب الأردن.

وقال فيلدكامب، في المقابلة، «إن العلاقة بين الأردن وهولندا مهمة جداً، وهذا ما أحاول تعزيزه، والعمل على علاقات وطيدة مع الأردن.»

إلى ذلك، أكد الصفدي أن الأردن لا يلتفت إلى كلام فارغ لا قيمة له ولا أثر من شخص عنصري متطرف.

الدستور ٢٠٢٤/٧/٢٠ ص٢

***

اعتداءات

الاحتلال يجبر عائلة على هدم منزلها ذاتياً في جبل المكبر

رام الله – أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، السبت ٢٠٢٤/٧/٢٠، عائلة القنبر، على هدم منزلها ذاتيا في بلدة جبل المكبر جنوب شرق القدس.

وقال الشاب احمد موسى القنبر إنه اضطر لهدم منزله الذي يؤويه مع عائلته واطفاله الاربعة تجنبا لدفع غرامات باهظة لبلدية الاحتلال في القدس.

يذكر أن سلطات الاحتلال، قد هدمت ٣١٨ منشأة وأخطرت بهدم ٣٥٩ أخرى بالضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٧/٢٠

***

تقارير/ اعتداءات

رغم تشديدات وقيود الاحتلال

٤٠ ألف مصلّ أدّوا صلاة الجمعة في المسجد الأقصى

القدس المحتلة – متابعة صفا – أدى عشرات آلاف المصلين صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك، رغم التشديدات والقيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محيط البلدة القديمة والمسجد. و أفادت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، بأن ٤٠ ألف مصلّ أدوا صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وصلاة الغائب على أرواح شهداء قطاع غزة والضفة الغربية.

و أفاد مراسل وكالة "صفا"، بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضت تشديدات وتضييقات على وصول المصلين إلى المسجد الأقصى وخاصة الشبان، في محيط البلدة القديمة والمسجد.

ونصبت قوات الاحتلال الحواجز الحديدية في شوارع مدينة القدس وبوابات البلدة القديمة والمسجد الأقصى وأوقفت الشبان وفحصت هوياتهم، ومنعت آخرين من الوصول للمسجد.

كما اعتدت قوات الاحتلال على الشاب عزادكيدك بالقرب من باب الساهرة، وفتشوه جسديا وفحصوا هاتفه النقال ومنعوه من الوصول للمسجد الأقصى. أيضاً، أخرجت قوات الاحتلال المبعدين عن المسجد الأقصى نظام أبو رموز وخير الشيمي ونفيسة خويص بالقوة من طريق المجاهدين بالبلدة القديمة إلى خارج باب الأسباط. كما اعتدت على الشبان بالدفع في محيط البلدة القديمة، وخاصة في باب الأسباط، وأوقفتهم وفحصت هوياتهم ومنعتهم من الوصول للمسجد الأقصى.

وقال شهود عيان لوكالة "صفا " إن شرطيا اسرائيليا اعتدى بالضرب على مسن، وصادر كرسيه الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة عند باب الملك فيصل- أحد أبواب المسجد الأقصى".

وأكد خطيب المسجد الأقصى المفتى الشيخ محمد حسين أن اقتحام وزير الأمن القومي المتطرف بن غفير لساحات المسجد الأقصى لن يغير من الوضع القائم شيئا، مضيفًا "المسجد إسلامي بقرار رباني في كتاب الله سبحانه وتعالى وقلب القرآن الكريم". وتابع "إن اقتحام المقتحمين وعدوان المعتدين لن يغير من و اقع المسجد وقدسيته، بل هو للاسلام والمسلمين، ولعبادة ودعاء المسلمين وحدهم". وأشار إلى أنّ الاحتلال يهجر أهالي غزة من مدينة إلى أخرى، مشددًا على أنّ "شعبنا لن يهاجر من أرضه مهما كانت التضحيات وظلم الظالمين، ومهما كان خذلان المتخاذلين وتآمر المتآمرين".

وختم "إن شعبنا في كل أرض فلسطين، أخذ العهد على نفسه وقطع العهد مع الله هذا الوعد والعهد، لن يتخلى عن ديار الاسراء والمعراج، لن يهجر ولن يهاجر من ديار الاسراء والمعراج، يزف أبناؤه شهداء إلى العلى والمعالي".

وكالة الصحافة الفلسطينية صفا ٢٠٢٤/٧/١٩

لقرب حي "بطن الهوى" من "الأقصى".. ٨٠ مقدسياً مهددون بالتهجير

القدس المحتلة - وكالات - يلاحق كابوس التهجيروالإخلاء الوشيك نحو ٨٠ مقدسيا يعيشون في حي بطن الهوى ببلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى المبارك، لصالح المستوطنين.

ويُساور القلق والخوف عائلات الرجبي وغيث وشحادة في الحي، بعدما أصدرت محكمة صلح الاحتلال في غربي القدس المحتلة قبل أيام، قرارا بإخلائها من منازلها التي تؤوي نحو ٨٠ فردا، بينهم أطفال ومسنون ومرضى من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتدعي جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية أن ٥ دونمات و٢٠٠ متر مربع من أراضي "بطن الهوى"، تعود ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام ١٨٨١.

ومنذ عام ٢٠٠٩، وعائلة الرجبي المقدسية يتهددها خطر الإخلاء من بيتها في الحي، الذي تقطنه منذ عام ١٩٦٧، لصالح المستوطنين.

وتخوض العائلة منذ نحو عشر سنوات، صراعا قضائيا في محاكم الاحتلال لوقف قرارات تهجيرها وطردها من منازلها بالقوة.

ويقول عضو لجنة حي بطن الهوى كايد الرجبي- أحد المهددين بالتهجير- لوكالة "صفا": "تفاجأنا بقرار محكمة الصلح بإخلائنا من منزلنا في الحي، لصالح المستوطنين، فتوجهنا باستئناف للمحكمة المركزية بشأن القرار إلا أنها رفضته".

وبموجب القرار، أمهلت محكمة الاحتلال العائلات المهددة بالإخلاء ٩٠ يومًا للاعتراض عليه في المحكمة العليا الإسرائيلية غربي القدس.

ويضيف الرجبي أن "المستوطنين عرضوا عليّ شيكا مفتوحا بالمبلغ والعملة التي أريدها، لكني رفضت التعويض أو التهجير، لأننا لن نتنازل عن ذرة تراب واحدة من أرضنا ووطننا".

ويعيش نحو ٣٠ فردا من عائلة الرجبي في بناية سكنية مكونة من طابقين، مساحة الطابق الأول تبلغ ١٥٠ مترا، فيما يضم الطابق الثاني شقتين مساحة كل واحدة منهما ٧٥ مترا.

ولا تعول العائلات المهددة بالإخلاء على محكمة الاحتلال العليا، باعتبار أن القضاء يشكل جزءا من المنظومة الإسرائيلية التي تدعم المشاريع الاستيطانية والتهويدية في القدس.

ويتابع الرجبي "نعيش في حالة توتر وخوف شديدة، وننتظر على أحر من الجمر قرار محكمة الاحتلال العليا التي ستبت بقرار الإخلاء من عدمه، رغم أننا لا نعول عليها كثيرًا لأن قراراتها دائمًا ما تكون في صالح المستوطنين".

الغد ٢٠٢٤/٧/٢١ ص١٦

***

آراء عربية

ما الجديد والخطير في قرار «الكنيست»؟!

عوني الداوود

لا يمكن المرور على تصويت البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) بالأغلبية على مشروع قرار يرفض إقامة أي دولة فلسطينية في غرب نهر الأردن يوم امس الاول مرور الكرام، وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها:

١. أن القرار يأتي كتحدّ سافر جديد لهذا الكيان الرافض للشرعية الدولية والقانون الدولي والمجتمع الدولي، ويتحدى ١٤٩ دولة تعترف بالدولة الفلسطينية في العالم.

٢. رغم ان قرار الكنيست صدر الاربعاء الا أنه استبق اعلان محكمة العدل الدولية أمس الجمعة رأيها الاستشاري بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وتأكيد «المحكمة» أن من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره على الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

٣. قرار الكنيست يؤكد - المؤكّد - الذي يراه ويسمعه العالم ولا يريد أن يقتنع به وهو أن اسرائيل وحكومة بنيامين نتنياهو تحديدا لا تريد سلاما ولا دولة فلسطينية، بل وكما جاء في نصّ القرار أنّ الكنيست يرى أنّ مثل هذه الدولة ستشكل «خطرا وجوديا على دولة إسرائيل ومواطنيها».

٤. القرار- رغم أنه لا يشكّل تغييرا مفاجئا في موقف اسرائيل- إلاّ أن توقيته يحمل معاني كثيرة تضع النقاط على الحروف حول مستقبل القضية الفلسطينية من جانب الاحتلال وتؤكد بأن أي حديث عن «حل الدولتين» هو حديث عبثي و«مضيعة للوقت» مع عدو لا يكترث برأي العالم ولا قراراته، وهو يتعامل منذ ٧ اكتوبر على أن حربه ضد « فلسطين» -وليس ضد حماس كما يزعم - حرب وجودية، بمعنى أنه لن يكون هناك وجود لاسرائيل ما دام هناك شيء اسمه فلسطين.. واذا كان العدوان اليوم ضد غزة فالضفة هي المرحلة الثانية وكل فلسطين مستهدفة ما دام الهدف المعلن «وجود اسرائيل».

٥. القرار يأتي في مواجهة قرارات دول أعلنت خلال الأسابيع الماضية اعترافها رسميا بالدولة الفلسطينية مؤخرا في مقدمتها خمس دول هي: النرويج و أيرلندا وإسبانيا وسلوفينيا وأرمينيا.

٦. هذا القرار يستبق زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للولايات المتحدة، يعتزم أن يلتقي خلالها الرئيس الأمريكي جو بايدن، ويلقي خطابا أمام الكونغرس..وبالتالي فهو يحمل معه قرارا سيدافع عنه باستماتة، في مواجهة الموقف الأمريكي الرسمي المؤيد لحل الدولتين.

٧. التصويت أيضا يأتي قبل العطلة الصيفية للبرلمان الإسرائيلي، الذي لن يُجري أي تصويت آخر، حتى نهاية العطلة التي تستمر ٩٥ يوما.

٨. القراريستبق حتى نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية، فسواء بقي الرئيس بايدن الديمقراطي أو فاز ترامب الجمهوري، فالموقف الاسرائيلي واضح من حيث رفض الدولة الفلسطينية واستمرار العدوان على غزة وكل فلسطين، في ظل موقف امريكي يتحدث عن حل الدولتين دون اطلاق رؤية أو برنامج أو ممارسة أي ضغط على اسرائيل لتحقيق ذلك، بل يدعم عدوانها على غزة، وسيدعم عدوانها على أي جهة ترى أن مصلحة اسرائيل «الوجودية» تتطلب ذلك.

٩. هذا القراريعلن تماما..رسميا وشعبيا رفض «المبادرة العربية للسلام»، بل ورفض أي مبادرات سلام جديدة مع دول الاقليم (وفق ما يؤكده استطلاع أجرته صحيفة اسرائيلية منذ شهرين أظهر أنّ (٦٤٪) من الإسرائيليين يعارضون إقامة أي دولة فلسطينية، مقابل التطبيع مع دول عربية.

١٠. القراريبقي مخاطرومخططات «التهجير»(سواء الى الأردن أو مصر) قائمة وبقوة في ظل وجود هذا اليمين الأكثرتطرفا في الحكومة الاسرائيلية، ومن يتماهى معه كالبرلماني الهولندي المتطرف غيرت فيلدرزمنذ يومين.

١١. تصويت الكنيست يؤكد أن اسرائيل حسمت موقفها من حيث ادارة ظهرها لكل المبادرات السياسية وأنها ترى أن وجودها لن يحققه الاّ القوة العسكرية مهما كان ثمن الحرب بشريا و اقتصاديا وسياسيا ومهما بلغ الدمار، فهي ترى أن هذه الحرب مختلفة عن كل الحروب وأنها حرب وجودية تشكل بداية نهايتها، وهذا الاعتقاد يترسخ أكثرلدى الاسرائيليين كلما طال أمد الحرب دون تحقيق «صورة نصر».. فلا قضاء على «حماس» ولا عودة للرهائن.. بل مزيد من الخسائرالشعبية والدبلوماسية والقانونية على مستوى العالم.

١٢. باختصار: فان قرارالكنيست الاسرائيلي - وخصوصا بعد الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية أمس - يزيد من خسائرها القانونية والتشريعية أمام العالم، بل ان قرارالكنيست - كما وصفته (شاهد من أهلها) وهي حركة «السلام الآن» اليسارية في إسرائيل، في منشورلها: «إما الحل السياسي أو الحرب والدمارالدائمان.. إما الديمقراطية وإما الاحتلال.. إما دولتان أو دولة فصل عنصري واحدة.. هذا الكنيست المخزي اختاربالفعل».

الدستور ٢٠٢٤/٧/٢٠ صفحة ١٢

***

بعد قرار الكنيست الإسرائيلي، أين ستقام الدولة الفلسطينية؟

فارس الحباشنة

باجماع عظيم صوت الكنيست الاسرائيلي على قرار يرفض قطعا فكرة اقامة دولة فلسطينية . وما يروج سياسيا باسم «حل الدولتين». القرار بمثابة اطلاق رصاصة الرحمة على حل الدولتين. ولا اظن بعد قرار الكنيست الاسرائيلي ان احدا من اطراف الصراع يتحدث للرأي العام الفلسطيني والعربي والعالمي عن «حل الدولتين».

حل الدولتين فكرة استهلاكية، وفكرة لتضييع الوقت وقضم مزيد من حقوق الشعب الفلسطيني، ومواصلة الابادة والترانسيفير والاستيطان والاحتلال، فلا دولة فلسطينية ولا قدس عربية.

الكل يعرف ان الضفة الغربية ممزقة ومقسمة ومجزأة، ولا تصلح جغرافيا لاقامة دويلة.

وهي اقل من خمس مساحة فلسطين التاريخية. ومخترقة بالمستعمرات والمستوطنات، وجدار العزل، والنقط الامنية.

دولة الاحتلال لم تقبل باستئناف مفاوضات السلام، ولم تقبل الاعتراف باوسلو، ولم تقبل بترسيم الحدود لدولة الاحتلال، وملف اللاجئين والقدس والحدود بقيت معلقة من اتفاقية اوسلو.

في اسرائيل، ثمة اتفاق بين التيارات السياسية من اقصى اليمين الى اليسار تعارض اقامة دولة فلسطينية. وتصويت الكنيست على القرار كان بالاجماع المطلق.

وفي اسرائيل، توحد وتكاتف ايدولوجي على حرب الابادة في غزة ورفض فكرة الدولة الفلسطينية، والمشروع التوراتي لارض المعياد . وتصويت الكنيست الاسرائيلي على اعتبار ان الضفة ارضا يهودية، وهو مشروع قرار من صياغة اليمين المتطرف، وعرابه الوزير بن غفير، والذي يقتحم شبه يومي المسجد الاقصى.

ماذا سيقول الامريكان بعد قرار الكنيست بالتصويت على رفض اقامة دولة فلسطينية؟! وماذا سيقول الامريكان للفلسطينيين والعرب سوى لغة تخدير ولغة خداع، واللعب على اكتاف وظهور العرب؟

وقد جاء قرار تصويت الكنيست قبل ايام معدودة من زيارة نتنياهو الى واشنطن. نتنياهو واثق ان ترامب سوف يعود رئيسا لامريكا. وليعود مع ترامب مراسيم تتويج اسرائيل «مملكة يهوا « في الشرق الاوسط.. وحيث تشتغل ماكينات التطبيع، وسوف يقرر ترامب دفن غزة تحت التراب.

قرار الكنيست، تحقيق لحتمية ربانية وتوراتية، ووعد الهي، انها ارض الميعاد، والضفة الغربية عاجلا ام اجلا ستكون خاوية من الفلسطينيين . وهذا ما جاء بايدن من اليوم الاول لطوفان الاقصى ليدافع عنه، وليحمي اسرائيل وارض الميعاد التوراتي من العرب والمقاومة. وامريكا كرست من عقود

سياسات متعاقبة تحول دون بناء قوة عربية، ودون دخول العرب الى التاريخ، ويبقى العرب في خانة «ما قبل الصفر».

وفي الضفة الغربية، الفلسطينيون، اهل القرار، وهم ولاة القراروالمصير، وهم من يقرروا ان البقاء على الجغر افيا المحتلة بالدم والمقاومة، وام انهم يسيرون في موجات التهجيروالتر انسيفر الناعم والخشن، ويبحثون عن موطئ قدم لدويلة ووطن بديل.

الدستور٢٠٢٤/٧/٢١ ص١٠

***

"استشاري العدل الدولية". هل يكون مقدمة لإنهاء الاحتلال؟

زايد الدخيل

عمان- فيما أكد الرأي الاستشاري الصادرعن محكمة العدل الدولية بوضوح عدم شرعية الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، اعتبرمر اقبون أن هذا الموقف القانوني الواضح يشكل دعما قويا للحقوق الفلسطينية المشروعة، ويضع حكومة الاحتلال في موقف حرج على الساحة الدولية.

وقال هؤلاء المر اقبون في أحاديث منفصلة لـ"الغد"، إن الرأي الاستشاري للمحكمة يشكل ضربة دبلوماسية جديدة لسلطات الاحتلال عالميا، إذ خلصت المحكمة إلى أن استمراروجود إسر ائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غيرقانوني، وأنها ملزمة بإنهاء احتلالها بأسرع وقت ممكن، بالإضافة إلى وجوب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فورا وإجلاء جميع المستوطنين، فضلا عن التزام إسر ائيل بتعويض الأضرار الناجمة عن احتلالها، مع التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناتج عن الاحتلال وعدم تقديم المساعدة في الحفاظ عليه.

ووصف النائب السابق حابس الفايز، القرار الصادرعن المحكمة بـ"التاريخي"، لأنه صادرعن أعلى هيئة قضائية في العالم وهي محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي يفرض مزيدا من العزلة الدولية على دولة الاحتلال. وتابع الفايز: "يعكس قرار المحكمة الرؤية الأردنية الحكيمة التي حذرت من مخاطر الاحتلال الصهيوني على الاستقراروالسلام الدوليين، وحذرت من أن غياب أفق التسوية السياسية واستمرار الاحتلال هما السبب في خلق بيئة العنف التي يدفع ثمنها الأبرياء".

وكان الأردن قدم مر افعة شفوية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي في الثاني والعشرين من شباط (فبر اير) الماضي عبروفد ترأسه نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، كما قدم مر افعة خطية للمحكمة بتاريخ ٢٤ تموز(يوليو)، وتعليقا خطيا على مر افعات الدول الأخرى بتاريخ ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) العام الماضي. وأكدت المر افعة الخطية دعم المملكة المطلق لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، و إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على خطوط الر ابع من حزيران

عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس المحتلة، وفقا للمبادرة العربية، والقرارات الأممية ذات الصلة، وعلى أساس حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل، وضرورة احترام إسرائيل للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والتي للأردن مسؤولية كبيرة إزائها بموجب الوصاية الهاشمية التاريخية عليها.

من جهته، يرى عميد كلية القانون السابق في جامعة الزيتونة الدكتور محمد فهمي الغزو، ان الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية، يعكس الإرادة الدولية، والقانون الدولي في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، ويؤكد أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة لاستمراره، إذ نص هذا الرأي على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة.

وأشار الغزو إلى أهمية هذا الرأي الذي تضمن تأكيد عدم قانونية الاحتلال والمستوطنات وضمها للأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى أن ذلك يشمل عدم قانونية أي تغيير للوضع القانوني في القدس المحتلة. وأضاف أن "الرأي الاستشاري للمحكمة دعا المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، إلى عدم الاعتراف بالوضع القانوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأن على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، التي طلبت من المحكمة إصدار الرأي الاستشاري، ومجلس الأمن، النظر في الطرائق المحددة لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن". وتابع: "الرأي الاستشاري يأتي كخطوة على الطريق ضمن خطوات لإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية"، مؤكدا ضرورة وضع هذا الرأي على أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة لتؤخذ قرارات وخطوات عملية محددة حول مسؤولية الدول بشأن موضوع إنهاء الاحتلال والمساعدة به، بما يشمل عدم التعامل مع الاحتلال في الجوانب الاقتصادية التي تخص العلاقات الثنائية بين الدول، وعدم تعامل الشركات في تلك الدول مع مؤسسات الاحتلال كافة.

من جهته، يقول المحلل السياسي الدكتور صدام الحجاحجة، إن الرأي الاستشاري أكد أن الممارسات والسياسات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تعرقل إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، والذي لا يجوز أن يخضع لأي شروط من قبل القوة القائمة بالاحتلال، لأنه حق غير قابل للانتقاص.

وأضاف الحجاحجة أن الرأي دعا أيضا إلى ضرورة إلزام إسرائيل بالتوقف فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني. واستكمل: "صحيح أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل ليس ملزما بشكل مباشر، لكنه يستند إلى القانون الدولي، والذي يعتبر ملزما لكافة الدول في

علاقاتها مع إسرائيل، وهو ما يمكن استثماره في حال مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الرأس الاستشاري، من خلال قرارات مفصلة للرأي الاستشاري، إلى جانب تفصيل خطوات عملية مطلوبة من منظمات دولية وأعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها.

وتابع: "تبرز أهمية الرأي الاستشاري بقيمته القانونية الكبيرة، حيث يشكل رسالة للمجتمع الدولي لتحميل إسرائيل المسؤولية القانونية عن احتلالها".

الغد ٢٠٢٤/٧/٢١ ص٢

***

أخبار بالإنجليزية

Fayez opens conference on UN Charter, international legitimacy

Senate President Faisal Fayez Saturday called on Arab lawyers to "make every possible effort" to expose Israeli violations of international legitimacy and the United Nations Charter and its criminal policies, and reaffirm the Palestinian people's right to freedom and independence. He said at the opening session of an international conference on the United Nations Charter and international legitimacy, organized by the Arab Organization of Young Lawyers, that Arab lawyers are called upon to promote just Arab issues, and work with international human rights institutions to end the suffering of the Palestinian people and people in other Arab countries. Where are the United Nations and its charter and values from the war and hideous massacres perpetrated by Israel, which was established on the ashes of World War II, in order to protect and safeguard international peace and security, prevent and resolve conflicts and enhance international cooperation? he queried. The Senate head reminded international organizations defending peoples' freedom and right to life and dignity that about 39,000 Palestinians were killed and 90,000 injured, most of them women and children, and about 10,000 missing in the Israeli aggression on the Gaza Strip. Fayez pointed to the United Nations' and Security Council's failure to enforce the UN Charter and international humanitarian law, and put an end to the brutal Israeli massacres and war crimes against the Palestinian people, just as it was unable to end the occupation that has been going on for nearly eight decades despite dozens of UN resolutions that remained in limbo.

"The UN has failed to implement the principles upon which it was established, as it was unable to prevent conflicts, wars, hegemony and division, and poverty, ignorance, homelessness and asylum increased," he told the conference. He noted Jordan's support for the Palestinian cause and struggle, and its ongoing efforts to stop the brutal Israeli aggression and stand up against Israel's expansionist designs.

During the two-day conference, law professors, lawyers and specialists from 12 Arab countries will discuss Israeli violations of the UN Charter and international legitimacy, and action to push the international community to shoulder its legal responsibility.

Jordan News Agency 20-7-2024

***

FM receives phone call from Dutch counterpart

Deputy Prime Minister and Minister of Foreign Affairs and Expatriates Ayman Safadi, on Friday, received a phone call from his Dutch counterpart Caspar Veldkamp. Veldkamp stressed that his country attaches great importance to friendly relations with Jordan, and that the Dutch government is keen to develop relations with Jordan in various fields, and highly valued its role in the region.

The Dutch government respects Jordan and its role and supports the two-state solution as a means of bringing about peace in the region. Veldkamp distanced his government from remarks made by a Dutch

representative that criticized Jordan and Palestine. He emphasized that these statements in no way reflect the positions of the Dutch government.
Safadi also emphasized that the Dutch government and Jordan are eager to foster the cordial relations that unite the two nations, and he thanked him for expressing the government's unambiguous stance against the Dutch representative's remarks, which he claimed did not accurately reflect the Dutch government's policies or position. Safadi appreciated the Netherlands' stance in favor of the two-state solution and the Palestinian people's legal entitlement to an independent state on their own territory.
The two ministers reaffirmed their commitment to continuing their joint efforts to improve cooperation across a range of issues, as well as to achieve an immediate and lasting ceasefire, put an end to the humanitarian crisis brought on by Israel's aggression against Gaza, and continue their joint efforts to provide humanitarian aid to the entire Strip. In today's Dutch radio broadcast, Veldkamp reaffirmed that the Netherlands is in favor of the two-state solution, that Palestine is a state, that Israel is a different state from it, and that the State of Palestine will not be established at Jordan's expense. "The relationship between Jordan and the Netherlands is very important, and this is what I am trying to strengthen and work on close relations with Jordan," Veldkamp stated in the interview. Safadi further emphasized that Jordan does not listen to meaningless, hollow statements made by a racist.

Jordan News Agency 19-7-2024

***

Jordan's Foreign Minister strongly condemns Israel's Knesset's rejection of Palestinian state

The Jordanian Ministry today condemned the Israeli Knesset’s approval of a draft resolution rejecting the establishment of a Palestinian state. The Ministry affirmed in a statement that this step constitutes a new and serious violation of international law and a further challenge to the international community.
The Ministry’s official spokesman, Sufyan Al-Qudah, said that all decisions and steps issued by Israel, the occupying power, are invalid and must be repealed and do not change the reality and reality of its occupation of the Palestinian territories, and do not affect the continued application of the Fourth Geneva Convention of 1949 relating to the protection of civilians in times of war. Al-Qudah further stressed that Israel’s continued effort to deny the Palestinians’ inalienable right to their independent and sovereign state along the lines of June 4, 1967, with occupied Jerusalem as its capital, does not bring security and peace in the region, and requires effective international action to deter these actions and stop Israel’s ongoing war against the Palestinians. He also called for the need to stop the war crimes committed by Israel in the Gaza Strip, the latest of which was the continued targeting of civilians seeking refuge in UNRWA schools and shelter centers.

WAFA 18-7-2024

***

ICJ rules Israel’s settlements and presence in Palestinian territory illegal

The International Court of Justice (ICJ) ruled on Wednesday that Israel’s settlement and occupation activity in Palestinian territory breach international law. The court’s decision came after the UN General Assembly requested an advisory opinion from the body on Israel’s practices in the occupied territories.
The world court held that Israel’s policies and practices violated a number of international agreements including the Hague Convention of 1907, the Fourth Geneva Convention, the International Covenant on Civil and Political Rights and the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination**.** The tribunal took issue with Israel’s policy of settling Israeli citizens in the West Bank, ruling that the establishment of Israeli settlements on occupied territory and the legalization of illegal “outposts,” settlements established against Israeli law, breaches the Fourth Geneva Convention. Article 49 of the convention states that an “Occupying Power shall not deport or transfer parts of its own civilian

population into the territory it occupies." The ICJ elaborated, "The transfer of members of the civilian population of the occupying Power into the occupied territory is prohibited regardless of whether it results in the displacement of the local population."

The court also ruled that Israel's use of the Occupied Palestinian Territory's natural resources for its own benefit, the extension of Israeli law into the West Bank and East Jerusalem, the forced displacement of the Palestinian population in some areas, its failure to punish extremist settlers who attack Palestinians, and separation of settler and Palestinian communities in the West Bank all violate the country's international obligations. Additionally, the court held that Israel's integration of East and West Jerusalem, the mention of settlements in the country's Basic Law, the development of Israeli infrastructure for the use of West Bank settlers, and the extension of Israeli law into the settlements, amounts "to annexation of large parts of the Occupied Palestinian Territory." This, along with Israel's "violation of the right of the Palestinian people to self-determination," led the ICJ to conclude that Israel's presence in the Occupied Palestinian Territory is unlawful. As a result, the court-imposed obligations on Israel to end its occupation of Palestinian territory "as rapidly as possible," to immediately cease its settlement activity, to repeal all discriminatory legislation against Palestinians, and to "provide full reparation" to those affected by its illegal acts. It also obligated other UN member states not to recognize Israel's occupation as legal. Eleven of the court's 15 judges agreed with all findings, while court vice president Julia Sebutinde was the only judge to pen a dissent. The judge called the majority's approach "imbalanced" and asserted that the court improperly ignored Israeli territorial claims and the historical background to the controversy. Sebutinde aligned with Israel's argument that the questions posed by the UN General Assembly's request for an advisory opinion "present a clear distortion of the history and present reality of the Israeli-Palestinian conflict." The judge claimed that the court should have considered the Jewish connection to the territory and examined historical attempts at creating a two-state solution before rendering an advisory opinion on the issue, concluding, "the Court should have been careful to guard its judicial character and integrity by ensuring that the nuanced and more complex issues that require resolution through negotiation, are left to the negotiation framework."

While the Palestinian Foreign Ministry lauded the ICJ's opinion as a "watershed moment for Palestine and the international law-based order," Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu attacked the court's decision: The Jewish people are not occupiers in their own land, including in our eternal capital Jerusalem nor in Judea and Samaria, our historical homeland. No absurd opinion in the Hague can deny this historical truth or the legal right of Israelis to live in their own communities in our ancestral home.

Friday's opinion is separate from the measures the ICJ has directed Israel to implement in a genocide case filed against the country by South Africa regarding Israel's ongoing offensive in the Gaza Strip following the October 7 attacks. The war in Gaza has thus far seen nearly 2 million people, 85 percent of the territory's population, displaced and more than 38,000 people killed—mostly civilians. Israel has denied accusations of genocide and war crimes. Although ICJ decisions are binding on UN member states, the ICJ depends on the UN Security Council to enforce its decisions.

JURIST News 19-7-2024

***

Palestinian presidency: Occupation of Gaza, West Bank, East Jerusalem illegitimates

The Palestinian people and their leadership, the Palestine Liberation Organization, their sole and legitimate representative, have the sole right to determine the fate of the people and land of Palestine, Palestinian presidential spokesman Nabil Abu Rdeineh said. "There is no legitimacy for anyone over the Gaza Strip, the West Bank, or Jerusalem, neither the occupation (authority) nor anyone else, and no legitimacy for any step taken on Palestinian land that is not accepted by our people and its leadership, and no one, but themselves," he said in a statement Saturday.

Rdeineh was commenting on leaked news that Washington is discussing plans on the future of the Gaza Strip with some parties, which, he stressed, will not have any legitimacy and will not be accepted by the Palestinian people. The priority now is to stop the Israeli aggression and the massacres against the Palestinian people, and not talk about the day after the war, he stressed.
Commenting on remarks by Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu, Rdeineh said the occupation of the Gaza Strip is illegitimate and illegal, as is the case in the West Bank, and that the State of Palestine has jurisdiction over the entire Palestinian territory in Gaza and the West Bank, including East Jerusalem.
The occupation will go, and the Palestinian state, with East Jerusalem as its capital, under international legitimacy, is the only avenue to achieving security and stability in the entire region, he added.
"Had it not been for the blind and unjustified bias of the US administration and its financial and military support of Israel's aggressive policies, which contravene international legitimacy, the occupation (authority) would not have continued in its aggression and crimes against our people and our land, and its violations of international legitimacy, the latest of which is the landmark opinion by the International Court of Justice (ICJ), which was issued yesterday, regarding the judicial repercussions of Israeli practices in the occupied territories," he said.
The court ordered Israel to end its occupation of the Palestinian territories "as rapidly as possible" in an advisory opinion that said the occupation violates international law.

Jordan News Agency 20-7-2024

***

EU’s Middle East envoy vows to push for two-state solution

The European Union's Special Envoy for the Middle East Peace Process, Sven Koopmans, has expressed determination to push forward with efforts to achieve a two-state solution, despite opposition from the Israeli government. In an interview with the French news agency AFP, Koopmans emphasized that the current priority is to seek an end to the suffering in Gaza, while working to prevent the outbreak of a regional war and to restart the peace process.
Koopmans reiterated that despite staunch opposition from Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu and his government against recognizing a Palestinian state, such statements will not deter the EU from continuing its efforts. "I think that recently he was very explicit about rejecting the two-state solution," Koopmans said. "Now, that means that he has a different point of view from much of the rest of the world." The Dutch diplomat said one side's rejection of "the outcome that we believe is necessary" does not mean efforts to seek a solution should cease.
Koopmans said it was "completely unacceptable" for there to be thousands of aid trucks waiting at the Gaza border. The envoy also raised concerns about Israeli settler violence in the occupied West Bank, saying some attacks amounted to "genuine terrorism."

WAFA 20-7-2024

***

UN chief Guterres refers ICJ’s opinion to General Assembly

The United Nations said that its Secretary-General, António Guterres, is set to refer the advisory opinion of the International Court of Justice (ICJ) to the General Assembly, which requested the court’s advice on procedures related to the legal consequences arising from Israel’s policies and practices in the occupied Palestinian territories, including East Jerusalem.
A statement issued by the United Nations in Guterres' name last night said, "It is up to the General Assembly to decide how to move forward in this matter." Guterres stressed the need for "the parties to re-engage in the long-awaited political path towards ending the occupation and resolving the conflict in line with international law, relevant United Nations resolutions and bilateral agreements."

He said, “The only viable path is to see two states - Israel and a fully independent, democratic, contiguous, viable and sovereign Palestinian state - living side by side in peace and security within secure and recognized borders, on the basis of the pre-1967 lines, with Jerusalem as the capital of both states.

WAFA 20-7-2024

***

EU deplores Knesset resolution opposing the establishment of a Palestinian state

The European Union has deplored the resolution passed by the Knesset, Israel's parliament, opposing the establishment of a Palestinian state, even if part of a negotiated settlement with Israel.

"There is a strong consensus in the international community that the only sustainable solution that will bring peace and security to the Middle East is the two-state solution," said the EU in a press statement.

The bloc reiterated its unwavering commitment to lasting and sustainable peace in accordance with the relevant resolutions of the UN Security Council, including UN Security Council Resolutions, 2735, 2728, 2720 and 2712, on the basis of the two-state solution. Palestinians and Israelis have an equal right to live in safety, dignity and peace.

The statement added, "In line with its longstanding common position and UN Security Council Resolutions, the EU will not recognize changes to the 1967 borders unless agreed by the parties."

"We will continue to actively work with international and regional partners towards reviving a political process to this end. A credible pathway to Palestinian statehood is a crucial component of that political process. No hope, no horizon for the Palestinian people will only deepen the conflict."

WAFA 19-7-2024

***

40k worshipers perform Friday prayer at Al-Aqsa Mosque

Thousands of worshipers performed Friday prayers today at the Al-Aqsa Mosque in the occupied city of Jerusalem. The Israeli occupation forces have placed tight military controls on the gates and entrances leading to the Old City.

In a statement, the Islamic Awqaf Department in Jerusalem estimated that approximately 40,000 worshipers performed Friday prayer at the Mosque. This was in the midst of occupation forces being stationed at the mosque's gates, stopping worshipers and checking their identity documents.

Jordan News Agency 19-7-2024

***

IOA forces Jerusalemite family to raze home in Jabel Mukaber

The Israeli occupation authority (IOA) displaced on Saturday a Palestinian family of six members after forcing it to demolish its house in Jabel Mukaber neighborhood in east Jerusalem at the pretext of unlicensed construction.

The homeowner, Ahmed al-Qanbar, said he had to knock down his house where he lived with his wife and four kids to avoid paying the Israeli municipality exorbitant money if its demolition crews carried out the measure.

The Jerusalemites have no choice but to build without licenses because there are no structural maps that respond to the natural increase in their numbers.

The IOA also imposes building restrictions on the Palestinian natives in Jerusalem and makes it hard for them to obtain construction licenses.

Israel’s systematic demolition of Palestinian homes in the holy city is believed to be aimed at psychologically destroying the Jerusalemite families in an attempt to force them to move from their city.

The Palestinian Information Center 20-7-2024

***

صدر حديثاً عن اللجنة الملكية لشؤون القدس